الخسائر لاطالة أمد بقاء كيان سياسي زائل لا هدف له سوى اضطهاد الغير والتوسع على حسابهم.

منذ العام ١٩٤٨، حصلت اسرائيل على اكثر من ٤٣ مليار دولار كمعونات رسمية من الحكومة الاميركية، وعلى حوالى ٣٢,٥ مليار دولار من الطائفة اليهودية الاميركية. اما قيمة المعونات التي حصلت عليها من المانيا الاتحادية، فقد تجاوزت ٣٧ مليار دولار حتى اوائل العام ١٩٨٨. وفي الواقع، تحصل اسرائيل، حالياً، على حوالى ثمانية مليارات دولار في السنة، أي ما يعادل ثلث ناتجها القومي الاجمالي(٧٤).

في ضوء فشل محاولات حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي كافة، وقيام اسرائيل برفض كل مشاريع الحلول السلمية، تبدو معونات الاميركيين وكأنها اقتصرت على دفع تكاليف مغامرات اسرائيل العسكرية واخطائها الاقتصادية وتوفير المستويات المعيشية المرتفعة ليهود اسرائيل على حساب فقراء اميركا. يقول الاستاذ في الجامعة العبرية، ايتان شيشنسكي، ان علاقة اسرائيل بأميركا «لا تنتهي عند المعونات، بل تتعداها الى مجالات متعددة أخرى، كالتبادل التجاري الواسع، وقيام اسرائيل بجمع أموال ضخمة من اميركا، وقيام الاميركيين بايداع مبالغ كبيرة في المصارف الاسرائيلية. لذا، تعتبر اميركا، اليوم، المنقذ الرئيس لاسرائيل والبلد الذي تعتمد حياتها على معوناته»(٧٥).

ان حصول اسرائيل على معونات اميركية ضخمة دون شروط شجع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على استخدام أموال المعونات لزيادة شعبيتها، وبالتالي تجنب اتخاذ القرارات والاصلاحات الاقتصادية التي لم تكن تحظى بشعبية جماهيرية. لذا، يقول الاقتصادي الاسرائيلي تسفي كيسي: «ان هذه الاموال، والتي ساعدتنا، في الماضي، على بناء قوة مجابهة عسكرية، اصبحت، اليوم، ذات نتائج اجتماعية مدمرة. انها تقوم، في الواقع، بافساد مجتمعنا»(٧٦).

بينما قامت المعونات الخارجية بمساعدة اسرائيل وتمكينها من بناء رابع، او خامس، أقوى قوة عسكرية في العالم، فان تلك المعونات فشلت في حث اسرائيل على حل مشاكلها الاقتصادية الرئيسة. بل اكثر من ذلك، يبدو ان تلك المعونات شجعت اسرائيل على تأجيل اتخاذ القرارات الحاسمة والملحّة، مما أدى الى تراكم المشاكل وتكريسها وزيادة حدتها. وفي ضوء عجز اسرائيل عن مواجهة ما تعانيه من مشاكل مالية واقتصادية، وبسبب ضعف احتمالات نجاحها في اقناع مصادر الدعم الخارجية برفع مستوى المعونات مجدداً وبصفة مستمرة، فان من المتوقع ان يستمر الوضع الاقتصادي في حالة أزمة ولمدة طويلة من الزمن. أما النتيجة الوحيدة لذلك، فستكون زيادة حدة المشاكل الاجتماعية والسياسية، واتساع الاحساس بخيبة الأمل في العقيدة الصهيونية، واتجاه الاعداد الكبيرة من يهود فلسطين الى الهجرة الى الخارج.

ان الاقتصاد الاسرائيلي يعيش، اليوم، حالة مَرَضية مزمنة، وعويصة، لا يمكن ان تنجح المعونات الخارجية في علاجها، وذلك لأنها حالة غير عادية وذات جذور راسخة في عقيدة اسرائيل السياسية وموقفها من حقوق وتطلعات عرب فلسطين الانسانية والتاريخية. لذلك، اصبحت معالجة تلك المشاكل خارج نطاق الاجراءات الاقتصادية والمالية الاعتيادية وضمن نطاق القرارات السياسية. يقول استاذ الفيزياء في جامعة تل ـ أبيب، أفيف يافين: «ان الاخطاء الاقتصادية، على الرغم من ضخامتها، ليست السبب الوحيد لحالة الهبوط الاقتصادي. ان القرارات والاخطاء السياسية ربما كانت اكثر أهمية... ان الكثيرين من الناس يعترفون بأن عدداً كبيراً من الحروب التي قامت لاسباب عقائدية، أو أمنية، أدت الى الحاق الكوارث بأولئك الذين قاموا بها. الّا ان ما يحيّر العقل هو ندرة وجود اولئك